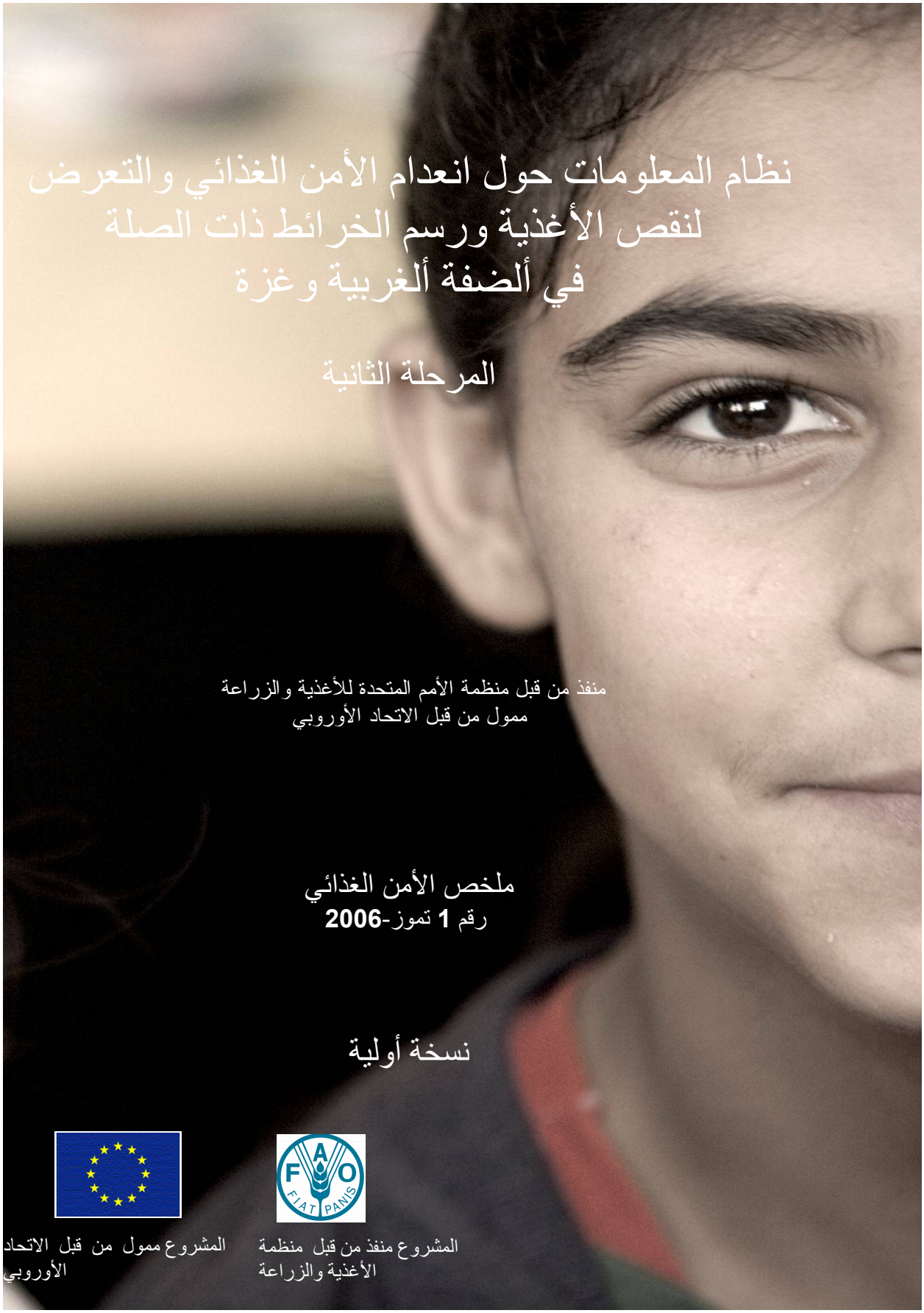

نظام المعلومات حول انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في ألضفة ألغربية وغزة

المرحلة الثانية

منفذ من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

ملخص الأمن الغذائي
رقم **1** تموز-**2006**

نسخة أولية

المشروع منفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة

المشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

قائمة المحتويات

الفصل الأول

1. مقدمة 2

1.1 خلفية: مشروع نظام المعلومات حول انعدام الأمن الغذائي والعرض لنقص الأغذية وملخص الأمن الغذائي 2

1.2 حالة الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة 3

الفصل الثاني

2. شبكات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي 5

2.1 خلفية 5

2.2 برامج الدعم الاجتماعي القائمة 5

2.3 مراجعة برامج الدعم الاجتماعي ومدى مساهمتها في الأمن الغذائي 7

2.4 التكافل الاجتماعي غير الممأسس 8

2.5 الخاتمة والتوصيات 9

الفصل الثالث

3. الإغلاق المفروض على قطاع غزة وأثرة على القدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى الطعام 9

3.1 الإغلاق للبر، الجو و البحر في قطاع غزة 9

3.2 كيف يؤثر الإغلاق على الأمن الغذائي 10

3.3 الخاتمة والتوصيات 21

الفصل الرابع

4. الآثار الاجتماعية الاقتصادية لظهور انفلونزا الطيور في الأراضي الفلسطينية 13

4.1 خلفية عن قطاع الدواجن في الأراضي الفلسطينية 13

4.2 البحث الميداني: المبررات، الهدف و المنهجية 15

4.3 النتائج الأولية الرئيسية للبحث الميداني 15

4.4 الخاتمة والتوصيات 17

الخاتمة والطريق إلى الأمام **18**

صورة الغلاف : © لوكا توماسيني
http://www.lucatommasini.it/

لإبداء الملاحظات والاستفسار، نرجو الاتصال مع:

رنا حنون
المدير الوطني للمشروع
رام الله
بريد الكتروني: rana.hannoun@undp.org
هاتف نقال:+ 972(0)548026709

إرمينيو ساكو
رئيس المستشارين الفنيين
منظمة الفاو–القدس
بريد الكتروني: erminio.sacco@fao.org
هاتف نقال: + 972(0)548026702

توضيح

لقد تم إعداد هذا التقرير بدعم مالي سخي من الاتحاد الأوروبي.

ولا تعكس محتويات هذا التقرير بأي حال من الأحول وجهة نظر الإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول: مقدمة

1.1 خلفية: المشروع وملخص الأمن الغذائي

لقد بدأ العمل في المرحلة الثانية من مشروع (FIVIMS) في كانون ثاني 2006، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويهدف المشروع للمساعدة في تطوير نظام مستدام للمعلومات حول الأمن الغذائي، ولبناء قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية ذات العلاقة.

ومن أجل تنفيذ المشروع، تم تشكيل فريق عمل في نهاية آذار 2006، يتألف من أعضاء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالإضافة إلى ممثل عن كل من الشركاء من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الزراعة، وزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ويأتي هذا المشروع استجابةً للتطورات المفاجئة على كل من الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ كانون ثاني 2006، ويسعى إلى جمع وتحضير وتحليل وتوفير المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي، بهدف مساعدة متخذي القرار على اتخاذ الخطوات الملائمة، انسجاما مع المتغيرات الرئيسية ذات التأثير على الأمن الغذائي. وقد أعطى فريق العمل الأولوية لثلاثة قضايا ذات أهمية في المرحلة الحالية من حيث تأثيرها السلبي على الأمن الغذائي ومصادر الرزق للفلسطينيين، وهي:

- الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية لشبكات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أو منع المزيد من تدهورها؛
- أثر الإغلاق المفروض من قبل الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة على توفر المواد الغذائية والقدرة الاقتصادية على الوصول إليها (من خلال تحليل التغيرات في وضع سوق العمل والعمل مدفوع الأجر، أداء الاقتصاد المحلي وتجارة المواد الغذائية)؛
- ظهور انفلونزا الطيور في الأراضي الفلسطينية خلال آذار ونيسان من العام الحالي، والتي تبين أثرها الكبير على الأمن الغذائي واستدامة مصادر الرزق، خاصة على بعض الفئات الضعيفة وعلى قطاع الدواجن الحيوي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام.

و بينما يتم إعداد ورقة عمل مفصلة ومتخصصة حول كل من المواضيع المذكورة أعلاه من قبل فريق عمل المشروع يعرض هذا الملخص أهم المعلومات والنتائج.

ومن خلال تجربة فريق عمل المشروع، وبعد استطلاع أولويات المؤسسات الوطنية والدولية العاملة في مجال الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، فإن المشروع في مرحلته الثانية سيعمل خلال العام المقبل على بناء القدرات وتعميق الشراكة في ثلاث اتجاهات هي:

- تحديد خط أساس جديد للأمن الغذائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ليعكس نتائج التطورات الجارية؛ السياسية، والمؤسسية، وفي النسيج الاقتصادي؛
- تأسيس نظام مراقبة للأمن الغذائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والمساهمة في المراقب الشهري للأوضاع الإنسانية التي ترأسه منظمة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (UNOCHA)، ومراقب الأمن الغذائي المقترح بالتعاون مع منظمة الغذاء العالمية؛ وتطوير إطار تحليلي للفئات الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي يعتمد على الدور الأساسي لكل من (1) أسواق الغذاء وضعف التجارة، (2) شبكات الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن فريق المشروع والشركاء سيعملون على اختيار مواضيع ذات أهمية في المرحلة المقبلة كشبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية وآثار إغلاق منطقة غور الأردن والمنطقة العازلة على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية على سبيل المثال.

2.1 حالة الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة

هيكل غير مستقر للأمن الغذائي وآثار ستمتد على المدى البعيد

منذ كانون الثاني من العام الحالي، تعرض النسيج الاقتصادي الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية إلى ضغوط شديدة ناتجة عن التطورات التي واكبت هذه الفترة.[1] ففي وقت ينمو فيه الفقر بشكل متسارع، وتتفكك المؤسسات،[2] يكون الأثر الرئيسي على الأمن الغذائي ما يلي:

- نقص كبير في الأغذية في قطاع غزة والناتج عن التذبذب في قنوات إمداد الأغذية، بالإضافة للأزمة المالية والاقتصادية والصعوبة في الوصول وتوفر الخدمات الأساسية؛
- تجزئة الأسواق في الضفة الغربية، وتغير هيكلية سوق العمل والفرص المتاحة، ومصادر الزرق في الأنشطة الزراعية، وإضعاف القدرة الإنتاجية للصناعات الغذائية، والتغير في أنماط تجارة الأغذية؛
- الركود الاقتصادي وآثاره السلبية على العلاقات المالية وفعالية البنوك التجارية والأنشطة الصناعية والتجارية؛
- نقص الموارد اللازمة لاستمرارية شبكات وبرامج الحماية الاجتماعية، مما يقلل من فرص حصول الحالات الاجتماعية والمستفيدين من هذه البرنامج على المساعدات اللازمة.

الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأكثر تضرراً وتعرضا لانعدام الأمن الغذائي حالياً[3]

بالنظر إلى ما ذكر أعلاه من تشوه في هيكلية الأمن الغذائي، فإن منظمة الأغذية العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعملان على تحديث المعلومات، وإعادة تقييم مستوى الانكشاف للفئات الاجتماعية المختلفة بهدف تحديد الفئات الجديدة المهددة بالتعرض لانعدام الأمن الغذائي بسبب الأوضاع الحالية السياسية والمالية. وحسب ما هو متوفر من معلومات حتى الآن، فإن الفئة الأكثر تعرضا لنقص الأغذية هي تلك التي تحتاج لمتطلبات غذائية خاصة نتيجة لافتقارها الى مصادر الدخل: الأسر التي يرأسها أرباب ذوو مستوى منخفض من التعليم والتي تضم عدد كبير من الأطفال، الأمهات المرضعات والحوامل، وكبار السن. بالإضافة فإن هؤلاء المعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي عادة ما ينتمون إلى الفئات التالية الأكثر تأثرا بالأزمة الحالية مثل: المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية الرسمية، الفئات المتدنية الرواتب من موظفي القطاع العام مثل العاملين في الخدمات العامة (التنظيف والحراسة) في البلديات، ومالكي الحوانيت الصغير ومن يعملون لديهم، وكذلك المزارعين الصغار والعاملين في القطاع الزراعي.

وقد اضطرت هذه الفئات إلى استنفاذ استراتيجيات التأقلم المتاحة لها مثل بيع الأصول الأسرية والإنتاجية، تخفيض الاستهلاك من الخدمات الأساسية. واضطرت للاعتماد على إستراتيجيات تأقلم مثيرة للقلق من الناحية التغذوية. إن أحد أكثر استراتيجيات التأقلم التي تبعث على القلق هي تخفيض كميات و/أو نوعية الغذاء المستهلك يوميا والذي يعني ليس فقط من تخفيض كميات الطاقة المستهلكة وإنما أيضا تدني القيمة الغذائية. إن بعض الفئات الاجتماعية تعاني من عدم قدرتها على الوصول إلى الغذاء بشكل مقلق بما فيها:

أفقر الفقراء والحالات الاجتماعية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية

بينما ما زالت الحالات الاجتماعية المدرجة تحت برامج المساعدات الاجتماعية في برنامج الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين (الحالات الاجتماعية الخاصة) يتلقون بعض من المساعدات، حرم هؤلاء المستفيدين من غير اللاجئين ضمن برامج الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية من مخصصاتهم مما يبعث على القلق إزاء الوضع الغذائي لهؤلاء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تشمل برامج المساعدات الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية حوالي 80,000 أسرة من قطاع غزة و 24,000 في الضفة الغربية، تتلقى جميعها مساعدات غذائية عينية من برنامج الغذاء العالمي، إلا أن أيا من هذه الحالات لم يتلقى المساعدات المالية أو غيرها المستحقة لهم من برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية. ومن ناحية أخرى فإن 40,289 أسرة والتي أدرجت ضمن المستفيدين من برنامج أفقر الفقراء (

[1] معلومات حول هذه التطورات متوفرة في عدة نشرات من مصادر مختلفة، و لم يتم التعرض لها في هذا الملخص.

[2] الأزمة المالية الفلسطينية، البنك الدولي، 7 أيار 2006.

[3] يشير الملخص إلى المعلومات المتاحة حاليا، و المستوى الحالي من الانكشاف وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة– أنظر مثلا عملية المناشدة الموحدة لمنظمات لأمم المتحدة.

19,815 في الضفة الغربية 20,474 في قطاع غزة) كجزء من شبكة الحماية الاجتماعية لم تتلقى أي مساعدات حتى الآن فيما عدا مبلغ صغير (نصف مليون دولار) من المتوقع أن يتم صرفة في تموز الحالي كمرحلة تجريبية لصالح عدد محدود من الأسر المؤهلة (2,700).

كما أن المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية العاملة في هذا المجال تواجه صعوبات كبيرة في الحفاظ على مصادر تمويلها في الخارج، كما تعاني شبكات التكافل الشعبية من ضغوط شديدة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

موظفو القطاع العام يعانون بشكل خاص

تتلقى نسبة كبيرة من هذه الفئة من القوى العاملة أجوراً متدنية مثل هؤلاء العاملين في أعمال التنظيف والحراسة. ولم يتلق هؤلاء أجورهم منذ شباط، مما انعكس على الوضع الأمن الغذائي لهم و لأفراد أسرهم، كما أن لهذا الانخفاض في القوة الشرائية انعكاسات على النشاط التجاري وأداء الاقتصاد المحلي بشكل عام.

التجار ومالكي المحال الصغيرة

تأثر النشاط التجاري في الأراضي الفلسطينية بشكل عام من جراء القيود المفروضة على المعابر التجارية في قطاع غزة و نظام الإغلاق بشكل عام، وخاصة صغار التجار مما أثر على تدفق البضائع وعلى الأداء الاقتصادي عموما. فقد عمل الكثير من المنشآت التجارية على تخفيض عدد العمال العاملين لديهم كإستراتيجية للتأقلم، و من المرجح أن تتوقف العديد من المنشآت عن العمل إذا ما تواصلت السياسة الحالية. فالركود الاقتصادي ترك أثر كبير على النظام الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني الذي يعتمد بشكل كبير على الاقتراض ودوران السيولة النقدية لامتصاص الصدمات والحفاظ على مصادر الرزق.

المزارعين الصغار

لقد أدى الإغلاق المستمر للمعابر الفلسطينية في قطاع غزة وقيود الحركة المفروضة على الضفة الغربية إلى نقص في مدخلات الإنتاج الزراعية من بذور وأشتال وأسمدة. فالكثير من الأسر الريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للرزق، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية. ويهدد عدم توافر مدخلات الإنتاج للموسم الزراعي القادم بانهيار نظام الإنتاج الغذائي وبالتالي تدمير الاقتصاد الزراعي المنزلي.

ومن الناحية الأخرى فإن المزارعين الفلسطينيين يواجهون معيقات كبيرة في تسويق محاصيلهم الزراعية، مما قد يترك آثارا طويلة المدى على الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري بشكل عام ويهدد الأمن الغذائي للمزارعين والعاملين لديهم وكذلك العاملين في التجارة، ومثال على ذلك التأثير الاقتصادي الاجتماعي لظهور انفلونزا الطيور في الأراضي الفلسطينية.

يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للدخل والملاذ الأخير لجزء كبير من الشعب الفلسطيني خلال الأزمات الاقتصادية. ومن هنا فإن الاستثمار في الإنتاج الغذائي واستغلال الثروة السمكية والثروة الحيوانية وتصنيع منتجاتها وتسويقها من خلال حماية ودعم مصادر الرزق في القطاع الزراعي سيساعد بشكل كبير في الأمن الغذائي على المدى القصير ودعم النظام الغذائي على المدى الطويل.

الفئات الأخرى التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تشمل: (1) الصيادين في قطاع غزة وأسرهم، وكذلك تجار الأسماك (ويقدر عددهم بحوالي 35,000 شخص)، وقد تأثر هؤلاء بسبب منع الصيد من قبل الحكومة الإسرائيلية المفروض منذ كانون الثاني من العام الحالي. (2) التجمعات البدوية والتي فقدت مصدر رزقها بسبب الإغلاق وقيود الحركة المفروض من قبل السلطات الإسرائيلية على الضفة الغربية، بالإضافة إلى الجفاف الذي تسبب في انخفاض كميات المياه والعشب المهمان لرعي الماشية.

الدروس المستقاة: الحاجة إلى إعادة تقييم المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي

لقد مكنت دراسة ثلاثة قضايا طارئة متعلقة بالأمن الغذائي، بالإضافة إلى استشارة المتخصصين في هذه القضايا، فريق العمل من تقييم مفاهيم الانكشاف، والفقر وانعدام الأمن الغذائي وتعريف مجالات جديدة للبحث. بالتحديد هناك حاجة إلى إعادة تقييم مفهوم الأمن الغذائي الأسري في ضوء المعطيات التالية: (1) فقر الدخل وملكية الأسرة من الأصول الثابتة، (2) اندماج الأسرة في شبكات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، (3) تكيف مصادر الرزق واستراتيجيات التأقلم ومداها، (4) الصلة بتجارة المواد الغذائية و أسواقها.

فعلى سبيل المثال، بينت دراسة شبكات الحماية الاجتماعية أن البرامج الرسمية منها قد اعتمدت على معايير مختلفة لتحديد الحالات المستفيدة من هذه البرامج، فبعضها اعتمدت على معايير الفقر وأخرى على التهميش الاقتصادي الاجتماعي. كذلك فإن استمرارية هذه البرامج تعتمد على استمرار التمويل الذي يعتمد بالأساس على سياسات الممولين. بينما لا يزال دور التكافل الاجتماعي غير الرسمي (بما يشمل التحويلات الأسرية من الخارج، الجمعيات الخيرية و المساعدات الأسرية) غير محدد سواء من ناحية الحجم، مدى تأثيره، فعالية الاستهداف أو أثرة على البنية الاجتماعية.

أما دراسة أثر الإغلاق المفروض على قطاع غزة فقط بينت أن الصدمة ذات الأبعاد المتعددة منذ مطلع العام الحالي أدت إلى نقص في المواد الغذائية كما أضعفت القدرة الاقتصادية للوصول إلى المواد الغذائية الأساسية. وإذا ما تم النظر إلى ما سبق في ضوء العمليات العسكرية التي تجري حاليا في القطاع فإنه من المنطقي توقع أن يؤدي إلى تدمير مصادر الرزق، وعليه فإن من الضروري التفكير بطرق جديدة لدعم سياسات التكيف والبقاء خاصة وأنه من الممكن اعتبار الوضع الحالي في قطاع غزة ممثلا عن السيناريوهات المتوقعة في الضفة الغربية فيما لو تم تطبيق الانسحاب أحادي الجانب منها.

الفصل الثاني: شبكات الحماية الاجتماعية وأثرها على حالة الأمن الغذائي

1.2 خلفية

ينتج انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية عن عدم قدرة المواطنين الاقتصادية على الوصول إلى الغذاء (توافر الدخل وأسواق فعالة لتلبية طلب المستهلكين). وتهدف شبكات وبرامج الحماية الاجتماعية إلى ضمان وصول المستفيدين إلى احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الغذاء. وتؤثر برامج المساعدات الاجتماعية مباشرة في الأوضاع التغذوية للفلسطينيين، فهي تركز على توفير الاحتياجات الأكثر أساسية، بدءا بالمواد الغذائية. وتقاس فعاليتها في قدرتها على جسر الفجوة بين كمية السلع الضرورية للأسرة، وأهمها الغذاء والملبس والمسكن، وبين استهلاكها الفعلي. وتسمح طريقة احتساب خط الفقر في الأراضي الفلسطينية باعتباره حد فاصل بين الاستهلاك الكافي من الاحتياجات الأساسية، والنقص في استهلاك هذه الاحتياجات.

وقد استندت إحصاءات الفقر إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه عام 1997، بحيث "تم إعداد خطي فقر بشكل يتماشى مع سلة أساسية للاحتياجات الضرورية، وأخرى تشمل مجموعة واسعة من الضروريات. ويتم احتساب خط الفقر الأول (الذي يشار له بـــ "خط الفقر الشديد") بشكل يعكس " الحاجات الأساسية" من ميزانية المأكل، والملبس، والمسكن. أما خط الفقر الثاني (الذي يشار له بـــ "خط الفقر")، فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية (من مأكل، وملبس، ومسكن) جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية، والرعاية الشخصية، والتعليم، والنقل والمواصلات، والآنية والمفروشات، وغير ذلك من المستلزمات المنزلية".[4]

معدلات الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية 2005

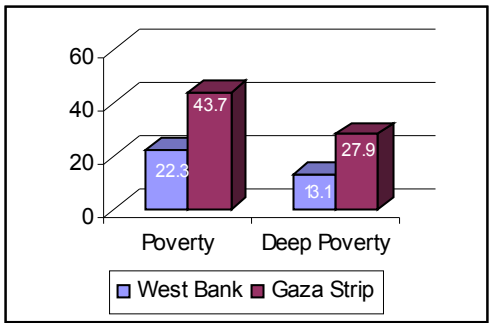

معدلات الفقر وفقا لأنماط الدخل 2005

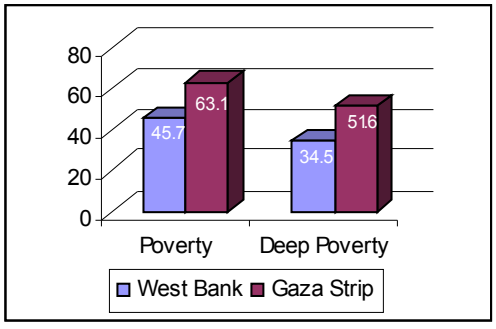

[4] وزارة التخطيط، تقرير الفقر في فلسطين– 2004

في العام 1997، تلقى حوالي 7 بالمائة من الشعب الفلسطيني مساعدات منتظمة، بينما قدرت نسبة الفقر بحوالي 23 بالمائة. وقد شهدت الأراضي الفلسطينية تدهورا في الأوضاع المعيشية منذ بدء الانتفاضة الثانية[5] ، وكان لبرامج المساعدات الطارئة[6] المتعددة بالإضافة إلى البرامج الدعم المنتظمة الأخرى، دورا مهما في تقليص الفجوة ما بين فقر الدخل وفقر الاستهلاك، والتي ما زالت كبيرة. وقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه وفي حزيران من العام الحالي، عاشت 45 بالمائة من الأسر الفلسطينية تحت خط الفقر بينما تلقى 45 بالمائة فقط منها مساعدات إنسانية.

و منذ مطلع العام الحالي، توقف العديد من برامج المساعدة الاجتماعية عن العمل، بينما تعطل أو قلص جزء آخر منها مما سيترك أثرا بعيد المدى على نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كذلك فإن قطع المساعدات الدولية أدى إل تجميد عمل اللجنة الوطنية للفقر التي تقودها وزارة التخطيط الفلسطينية.

2.2 برامج المساعدات الاجتماعية القائمة في الأراضي الفلسطينية

تفتقر الأراضي الفلسطينية إلى وجود شبكة أمان فعالة، أو مبنية وفق توجهات سياسية واضحة، فهي حتى الآن أقرب إلى الارتجال، وتتعاطى مع التمويل المتوفر، والذي في معظمه خارجي. وتعمل في مجال تقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية ثلاثة أنواع من المؤسسات، هي: مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والمؤسسات الدولية.

ا) البرامج الحكومية

وبالنسبة إلى البرامج الحكومية، فإنها تنقسم إلى برامج علاجية ذات طابع إغاثي، تستهدف التخفيف من أثر الفقر على الأسر المستفيدة. وأخرى وقائية– تنموية، تستهدف مساعدة الفئات المؤهلة للخروج من دائرة الفقر عبر مساعدتها على تطوير مشاريعها الإنتاجية، ودمجها في سوق العمل. ومن أهم مشاريع النمط الأول برنامج مساعدة الأسر الفقيرة المقدم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، والذي يقدم مساعدات لحوالي 47 ألف أسرة (لم يصرف لها منذ بداية العام 2006)، والذي يتضمن تقديم مساعدة نقدية شهرية، بالإضافة إلى مساعدات عينية، وتأمين صحي، وإعفاء من رسوم التعليم العام (حتى الصف الثاني عشر). وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ العام 2005 بالعمل على تطوير برامج مساعداتها، و من خلال شبكة الأمان التي تضم 9 برامج وبتكلفة كلية قدرت بحوالي 240 مليون دولار[7]، وبدأت ببرنامج الحماية الاجتماعية (أفقر الفقراء)، والذي يستهدف أفقر 10 بالمائة–15 بالمائة من الأسر الفلسطينية (أي حوالي 45–55 ألف أسرة)[8]. وقد تم تقدير الميزانية السنوية لهذا البرنامج بحوالي 84 مليون دولار، إلا أنه لعدم توفر التمويل اللازم فإنه سيتم البدء بمرحلة تجريبية خلال شهر تموز الحالي يتم من خلالها استهداف 2700 أسرة فلسطينية فقط.

أما أبرز المشاريع في النمط الثاني والتي تعمل على تأهيل المستفيدين للخروج من دائرة الفقر، هي برامج توفر الدعم لتطوير مشاريع إنتاجية والدخول في سوق العمل، ومنها برامج صندوق التشغيل والرعاية الاجتماعية، والذي ما زال في مرحلة التأسيس. كما تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على برنامج يهدف إلى تنمية قدرات الأسر الفقراء المؤهلة لإنشاء مشاريع اقتصادية، عبر القروض الصغيرة.

بالإضافة فإن بعض الوزارات الأخرى تقوم بتقديم الدعم لفئات محددة.[9]

---

[5] كان لهذه الإجراءات نمطين من التأثير السلبي على مستوى رفاه المواطن: النمط الأول تراجع كبير في درجة توفر السلع والخدمات الضرورية، والنمط الثاني تراجع قدرة المواطن على الوصول للسلع أو الخدمات، إما بسبب عدم قدرته على شراء الخدمات والسلع بما فيها السلع الغذائية بسبب تراجع دخله، أو عدم قدرته على الوصول إليها بسبب الحصار والحواجز الإسرائيلية. وفي كلا الحالتين تكون نتائجها متشابهة، أي استهلاك تحت الحد الأدنى المقبول من السلع الضرورية، بما فيها الغذاء والصحة.

[6] تعمل هذه البرامج الطارئة على استهداف أولئك الذين تأثروا بالإجراءات الإسرائيلية بما فيهم العاطلين عن العمل. إلا أن هذه البرامج مؤقتة وترتبط بظروف سياسية معينة.

[7] أدرج هذا البرنامج ضمن خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى و كان من المفترض أن يتم تمويلة بالشراكة ما بين السلطة الفلسطينية والدول المانحة.

[8] لكن عدم توفر التمويل المناسب دفع بوزارة الشؤون الاجتماعية إلى استهداف أعداد أقل من ذلك بكثير، رغم أن عدد الأسر التي تقدمت بطلبات للاستفادة من هذا البرنامج بلغ 170 ألف أسرة. وحتى الآن لم يجري الصرف للأسر المقرر استفادتها من هذا البرنامج.

[9] تتوفر في وزارة الشؤون الاجتماعية أنواع أخرى من البرامج بما فيها برامج إعادة التأهيل والتدريب. كما أنه يتم منح مساعدات نقدية و تأمين صحي مجاني ومساعدات تعليمية لأسر الشهداء. كما تعمل وزارة شؤون الأسرى على تقديم مساعدات نقدية لأسر الشهداء بالإضافة الى إعادة تأهيل الأسرى المحررين. كما تنفذ وزارة العمل برنامج تشغيل طارئ للعاطلين عن العمل. وتعمل وزارات أخرى كوزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية ووزارة الزراعة على تقديم الدعم عندما يتوفر التمويل ووفقا لشروط الممولين.

ب) برامج المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني

وتوجد مؤسسات غير حكومية فلسطينية بأعداد كبيرة نسبياً، وهي متنوعة من حيث نطاق نشاطها، وفلسفة عملها وأهدافها وحجم مساعداتها. ويرتبط مستقبل معظمها باستمرار الدعم الخارجي، المربوط ببرامج محددة ولفترات زمنية محددة، مما يجعل مستقبلها غير واضح. ويستثنى من ذلك لجان الزكاة الكبيرة، وبعض الجمعيات الخيرية الكبيرة خاصة في غزة والتي تمارس أنشطة شبيهة بلجان الزكاة، مثل جمعية الصلاح والمجمع الإسلامي. وحسب تعداد المنظمات غاير الحكومية للعام 2000 فإن 54.6 بالمائة من مجموع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددها 960 منظمة تنشط في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية والمساعدات الخيرية والإغاثة، وعرفت 19 بالمائة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية برنامجها الرئيسي بأنه في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية والمساعدات الخيرية،[10] لكن فاعلية معظم هذه المؤسسات محدودة، وذات طابع موسمي، ومرتبط بتوفر تبرعات لها من جهة معينة.

ج) برامج المؤسسات الدولية

تعتبر الأنروا أبرز المؤسسات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات للأسر الفلسطينية. وتغطي الأنروا الخدمات العامة في المخيمات، وتوفر مساعدات لأسر لاجئة فقيرة حيث يحق لكل من الـ 171,200 لأجيء فلسطيني الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة من الأنروا. وتقدم الأنروا مساعدات للأسر المصنفة حالات عسر خاصة لدى الوكالة– أي تنطبق عليها شروط تلقي المساعدات الدورية[11]. وقد اعتمدت الأنروا عنوانا رئيسيا لتوزيع المساعدات الطارئة خلال الانتفاضة. كذلك قدم الصليب الأحمر الدولي مساعدات نقدية للفلسطينيين الفقراء، خاصة المتضررين من إجراءات الاحتلال.

أما برنامج الغذاء العالمي، فقد عمل على تقديم مساعدات غذائية للأسر المحتاجة من خلال عدة برامج إغاثة وأخرى لإعادة التأهيل. و يقدم المنظمات برنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى منظمات دولية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو وكالات تنمية أجنبية مساعداتها من خلال طرف ثالث في العادة، أو من خلال الشراكة معه (وزارت السلطة الوطنية الفلسطينية، أو الأنروا، أو المنظمات الأهلية الفلسطينية). وبسبب التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية فإن برنامج الغذاء العالمي عمل على توسيع برامجه بحيث رفع عدد المستفيدين إلى حوالي 600,000 فرد من غير اللاجئين. كما رفعت الأنروا أيضاً عدد المستفيدين إلى 1,226,000 لاجئ.

3.2 تقييم برامج المساعدات المختلفة ومدى مساهمتها في الأمن الغذائي

بينت المعطيات المتوفرة تدني فاعلية برامج الدعم الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية من حيث مساهمتها في توفير الأمن الغذائي للسكان. رغم تأكيدنا على الأهمية القصوى لهذه البرامج في حماية نسبة كبيرة من الفلسطينيين من الوقوع فريسة الجوع. وسنركز في تقييمنا لفاعلية هذه البرامج على تقييم أسس اعتماد الأسر والأفراد المستفيدين من هذه البرامج و تقييم حجم وكفاية الدعم المقدم (سلم المساعدات المعتمد من قبل الجهات المختلفة) وفاعلية البرنامج من حيث مدى تغطيته للأسر والأفراد المحتاجين بالإضافة إلى مقارنة معايير تحديد خط الفقر والأسر الفقيرة مع معايير تحديد الأسر المستفيدة من المساعدات.

أ) تقييم أسس اعتماد الأسر والأفراد المستفيدين من هذه البرامج

تلقى حوالي ربع الأسر الفلسطينية مساعدات (دورية وطارئة) خلال العام 2005، بالرغم من أن نسبة الأسر التي ترى أنها تحتاج إلى مساعدة 67 بالمائة،[12] وقد اشرنا أعلاه إلى نسبة التضمين التي بينتها دراسة البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن المساعدات الطارئة التي قدمت للفلسطينيين خفضت نسبة الفقر بـ 4.7 نقطة مئوية العام 2005 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. لكن لا تتوفر بيانات حول أثر المساعدات بشكل عام، أو المساعدات الدورية بشكل خاص.

---

[10] ياسر شلبي، 2001. تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس.

[11] يبلغ عدد المستفيدين من برنامج الأونروا المنتظم حوالي 85,000 فرد (الرقم الأدق حوالي 120 ألف فرد، فرقم 85 ألف يخص قطاع غزة فقط) (أو 23,800 أسرة) من الحالات الاجتماعية الخاصة، و يحصل هؤلاء على مساعدات غذائية بالإضافة إلى مساعدات نقدية محدودة، كما أنهم مؤهلون للحصول على خدمات إعادة تأهيل المسكن أن لزم ذلك. ومع بدء الانتفاضة الثانية تم بدء العمل ببرنامج إغاثي طارئ بما يشمل تقديم مساعدات إغاثية و مساعدات نقدية في ببعض الحالات المختارة كما تضم خلق فرص عمل و إعادة تأهيل المسكن. وقد انتهى العمل تحت هذا البرنامج في أيلول 2005 في الضفة الغربية فيما استمر العمل فيه في قطاع غزة. ولا يتاح للمستفيدين من هذه البرامج مراكمتها، بمعنى أن الفرد الذي يتم إدراجه للاستفادة من برنامج خلق فرص العمل يفقد حقه في الحصول على المساعدات الغذائية أو النقدية على سبيل المثال.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية، الربع الرابع 2005.

فقد ركزت جميع البرامج الدائمة[13] المعمول بها حتى الآن على استهداف الفئات المهمشة اجتماعيا، مثل الأسر التي ترأسها نساء، والأرامل والمطلقات، والأيتام، وكبار السن، والذين يعانون من المرض المزمن. وبالتأكيد فإنه لا يوجد تطابق بين التهميش الاجتماعي والتهميش الاقتصادي، أي أن هذه الفئات المهمشة اجتماعيا ليست هي الأكثر فقرا في المجتمع الفلسطيني. وقد أكدت ذلك الدراسات الميدانية، حيث بلغت نسبة التضمين[14] لنسب الفقر 47.9 بالمائة، في حين بلغت نسبة نقص التغطية 47.2 بالمائة، أي أن 47.2 بالمائة من الفئات المحتاجة لا تتلقى المساعدات، علما بأن 37.3 بالمائة من إجمالي المساعدات الطارئة يستفيد منها غير المحتاجين.

وأبرزت ذلك أيضا وزارة الشؤون الاجتماعية عندما طبقت معادلة الاستحقاق التي جمعت ما بين الفئات المهمشة ومعايير الفقر حسب ما أقرها الفريق الوطني لمكافحة الفقر. و تجمع معايير تحديد خط الفقر ما بين الحاجات الأساسية وتلك الضرورية بما فيها الطعام. وقد تمت بلورت معادلة تحديد المستفيدين في شباط 2005 بعمل مشترك ما بين كل من البنك الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء و وزارة الشؤون الاجتماعية.

نسبة التغطية للفئات المحتاجة وفقاً لأنماط الاستهلاك حسب المنطقة، 2004

	يتلقون مساعدات	لا يتلقون مساعدات	المجموع
الأراضي الفلسطينية	**52.8**	**47.2**	**100.0**
الضفة الغربية	**29.8**	**70.2**	**100.0**
شمال الضفة الغربية	43.6	56.4	100.0
وسط الضفة الغربية	26.1	73.9	100.0
جنوب الضفة الغربية	14.5	85.5	100.0
قطاع غزة	**77.3**	**22.7**	**100.0**
شمال غزة	76.6	23.4	100.0
وسط غزة	80.4	19.6	100.0
جنوب غزة	74.3	25.7	100.0

ب) تقييم حجم وكفاية الدعم المقدم (سلم المساعدات المعتمد من قبل الجهات المختلفة)

تعتبر فاعلية برامج الدعم الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية متدنية بسبب تدني قيمة المساعدة وضعف الخدمات المقدمة. ولا تزيد تغطية مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية عن 30 بالمائة من خط الفقر. ويعتبر سلم مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية الأفضل مقارنة بسلم مساعدات مختلف الجهات العاملة في هذا المجال، بما فيها لجان الزكاة والأنروا.[15]

ومن الواضح أن سلم المساعدة في مختلف برامج الدعم وضع بشكل اعتباطي، ومرهون بالموازنة المتوفرة. بينما لا يمكن قياس تأثيره ومساهمته في الأمن الغذائي في غياب معايير موحدة مطبقة من قبل جميع الإطراف الفاعلة في هذا الإطار لتحديد فجوة الفقر والعمل على جسرها.

4.2 التكافل الاجتماعي غير الممأسس: رأسمال اجتماعي مستنزف

لا يمكن إهمال تأثير التكافل الاجتماعي غير الممأسس في الأراضي الفلسطينية، والذي يشار لدوره الايجابي في تعزيز قدرة الأسرة الفلسطينية على التكيف مع ظروف الأزمة، وانقطاع الدخل أو تدنيه. وقد لعبت العائلة الممتدة الفلسطينية الدور الرئيسي في إطار شبكة الحماية الاجتماعية لعقود طويلة، خاصة في ظل غياب الدولة الفلسطينية، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي. لكن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمع الفلسطيني أضعفت من قدرة العائلة على الاستمرار بالاضطلاع بهذا الدور، وهذا ما أظهرته دراسة ماس حول التكافل الاجتماعي غير الممأسس العام 1996. ومنذ ذلك الوقت لم يجري تحديث لبيانات شاملة ودقيقة حول التكافل الاجتماعي غير الممأسس. بالرغم من أن التطورات خلال العقد الماضي أحدثت تغييرا جذريا على قدرة العائلة الفلسطينية على القيام بالفعل التكافلي، وعلى أشكال هذا الفعل.

5.2 الخاتمة والتوصيات

[13] برامج الدعم الطارئ خلال الانتفاضة الحالية تشمل المتضررين من الحصار الإسرائيلي، وإجراءاته القمعية، بما فيهم العاطلون عن العمل، لكن هذه البرامج مؤقتة، ومربوطة بحدث سياسي.

[14] خطأ التضمين: يحسب من خلال قسمة عدد الأفراد غير المحتاجين الذين يتلقون المساعدات الطارئة على العدد الإجمالي للأفراد الذين يستفيدون منها. أما خطأ نقص التغطية يحسب من خلال نسبة الأفراد المحتاجين الذين لا يتلقون المساعدات الطارئة. يعرف المحتاج في هذا التقرير على أساس تلك الفئة الفقيرة قبل تلقي المساعدات الطارئة.

[15] وزارة التخطيط، 2004

وبالإجمال فإن أحداث الأزمة الأخيرة (في أعقاب فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها الحكومة) تظهر بوضوح مدى عجز وانكشاف المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، ودرجة اعتماده الكبيرة على إسرائيل والدعم الخارجي من جهة، ومدى هشاشة برامج الحماية الاجتماعية الموجودة، بما فيها الحكومية.

وبينما نؤكد البيانات على أهمية دور برامج الحماية الاجتماعية في حماية نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية بعدة أوجه إلا أن فعاليتها في زيادة الأمن الغذائي محدودة، ويرجع ذلك إلى سببين الأول محدودية التغطية (عدد الفقراء المستهدفين ضمن هذه البرامج)، والثاني محدودية المساعدات (النقدية والعينية والخدمات) المقدمة للمستفيدين. فعلى المستوى الكلي نرى أن جزءا محدودا فقط من فجوة الفقر يتم جسرها عبر هذه البرامج.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء فإن المساعدات الطارئة المقدمة للفلسطينيين عملت على تخفيض نسبة الفقر بحوالي 4.7 نقطة مئوية في العام 2005. بينما ليس هناك معلومات حول أثر الدعم المنتظم.

فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الدولية في هذه الإطار إلا أن هناك غياب لإستراتيجية واضحة لتطوير وتطبيق نظام حماية اجتماعية منتظمة وفعالة في الأراضي الفلسطينية، على العكس من ذلك فإن الجهود الحالية ارتجالية وغير منتظمة وتعتمد بشكل كلي على توفر التمويل (الخارجي بشكل أساسي) وتتصف بعدم الدقة في الاستهداف مما يحد من انجازاتها.

وبسبب كثرة البرامج المطبقة من جهات متعددة محلية ودولية في الضفة الغربية وقلة التنسيق الفعال بين هذه الجهود، فمن المهم جدا أن يتم إجراء مسح لكافة هذه الجهود للحصول على بيانات دقيقة عنها ونشرها عبر قاعدة بيانات متاحة عبر الشبكة العالمية بهدف توفير المعلومات لمتخذي القرار.

3. الإغلاق المفروض على قطاع غزة وأثرة على القدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى الطعام

1.3 نظرة على الإغلاق للبر والجو والبحر في قطاع غزة

منذ بدء الانتفاضة الحالية في أيلول 2000، عمل الإغلاق الداخلي[16] في قطاع غزة على تقييد حرية الحركة داخل القطاع، أما الجدار الإسمنتي والسياج المعدني المحيط بالقطاع فهو يعيق الحركة من وإلى القطاع. ومنذ تطبيق الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب في أيلول 2005 تم تحديد الحركة في قطاع غزة برا وبحرا وجوا بشكل كبير. وتقوم منظمة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بجمع ونشر معلومات حول هذا الإغلاق (بما فيها البيانات التي يقوم مركز التجارة الفلسطيني بجمعها) بشكل منتظم ومن الممكن الوصول لها عبر الصفحة الالكترونية.

وبحسب اتفاقية باريس الاقتصادية 1994، تمتد مساحة الصيد على شواطئ غزة لمسافة 20 ميل بحري على طول مدى الشاطئ (مسافة تبلغ حوالي 43 كيلومتر)، إلا أن السلطات الإسرائيلية حددت منطقة الصيد بحوالي 6-10 ميل بحري من الشاطئ فقط وعادة ما تمنع الصيادين من النزول إلى البحر للصيد. وهذه الإجراءات تؤثر بشكل مزدوج على كميات الصيد وتحد من فعالية الاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي وبالتالي من الاستمرارية فيه.

وبالرغم من تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب، إلا أنه لم يرجع بأي فائدة اقتصادية حقيقية على قطاع غزة حيث بقي نظام الإغلاق الخارجي على حالة. في تشرين ثاني 2005، تم توقيع اتفاقية ما بين السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية هدفت إلى تسهيل حركة الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة ولنقل الصلاحيات على معبر رفح الحدودي إلى الفلسطينيين مع وجود مراقبين دوليين.إلا أن السلطات الإسرائيلية لا تزال تتحكم كليا بالحركة جوا وبرا وبحرا من والى قطاع غزة بما فيها الحركة بين كل من الضفة الغربية والقطاع. وأما بالنسبة إلى معبر المنطار (المعبر الرئيسي للسلع التجارية المستوردة والوحيد لتلك المصدرة)، فقد أدى إغلاقه بشكل متكرر ولفترات طويلة أحيانا إلى انخفاض النشاط التجاري في القطاع بشكل عام وتجارة المواد الغذائية بشكل خاص. فحتى نهاية أيار 2006، بلغت نسبة

[16] يتمثل الاغلاق الداخلي بنقاط التفتيش والأكوام الترابية والعوائق على الطرق.

أيام الإغلاق للمعبر حوالي 44 بالمائة أي بما مجموعة 59 يوما من العام (كيف تتطابق النسبة مع الرقم)، كما تعمل السلطات الإسرائيلية على وضع عراقيل أخرى في الأيام التي يتم فيها فتح المعبر تتعلق بساعات الدوام وعدد الشاحنات المسموح لها بالعبور.

2.3 كيف يؤثر الإغلاق على الأمن الغذائي

أ) معدلات البطالة بازدياد

ارتفعت نسبة البطالة في الربع الأول من العام 2006، ويمثل ذلك تغييرا عكسيا في اتجاه تطور البطالة، حيث شهدت الراضي الفلسطينية تحسنا متعاقبا بدءاً من الربع الثاني 2004 و استمر حتى الربع الأخير من العام 2005. وقد عاودت نسبة البطالة بالارتفاع بسبب تفاقم سياسات الإغلاق المفروضة على القطاع، فقد بلغت نسبة البطالة 34 بالمائة من مجموع النشيطين اقتصاديا في الربع الأول من 2006.

شكل 1.3: معدل البطالة في قطاع غزة

(المصدر:إحصاءات القوى العاملة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

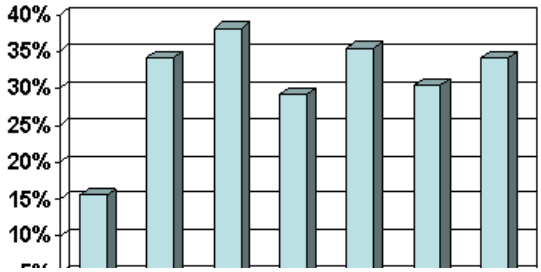

عدد العاملين في إسرائيل من قطاع غزة 2000_2006

(المصدر: إحصاءات القوى العاملة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

خلال الأعوام الخمسة الماضية، استطاع الاقتصاد المحلي في قطاع غزة خلق ما مجموعة 23413 فرصة عمل في قطاعي التجارة والخدمات، 58 بالمائة منها في القطاع العام، أما تلك الفرص التي تم إيجادها في القطاع الخاص فكانت في معظمها في مشاريع صغير جدا، كمشاريع المشتغلين لحسابهم في التجارة والخدمات، ما يدلل على تنامي القطاع الاقتصادي غير المنظم. و في نفس الوقت خسر كل من قطاعات الصناعة والإنشاءات والزراعة ما مجموعة 19284 فرص عمل. بينما لا تزال حركة للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل محدودة للغاية (أنظر الشكل أدناه).

شكل 2.3: فرص العمل التي فقدت/ تم إيجادها في قطاع غزة خلال سنوات الانتفاضة حسب القطاع

(المصدر: إحصاءات القوى العاملة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

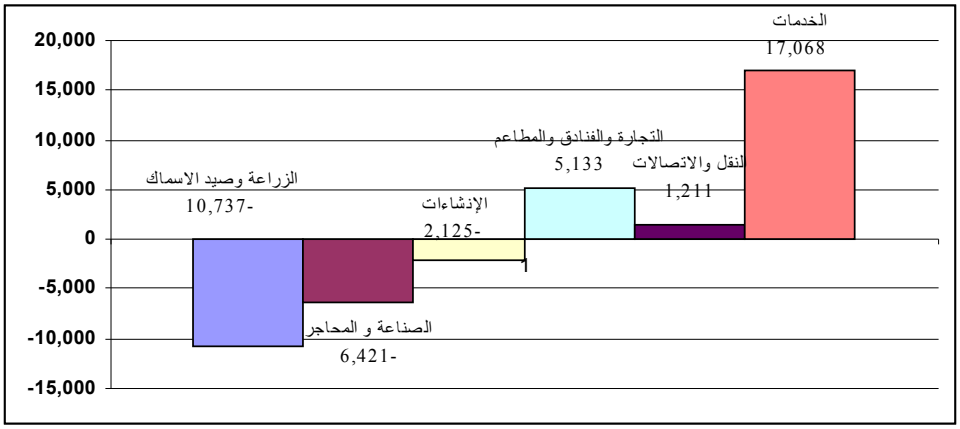

ب) إضعاف القطاعات الإنتاجية، التجارة واختلال الأسعار

إن من أحد أهم الآثار التي أدى إليها الإغلاق المفروض على قطاع غزة هو تشتت وتفتيت الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، مما أدى إلى (1) تفتيت الأسواق، (2) تشوهات في الأسعار بسبب فائض العرض في بعض الأسواق وفائض الطلب في أخرى معزولة، (3) النقص في

شكل 3.3: عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل منذ الربع الثالث 2000

(المصدر:إحصاءات القوى العاملة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

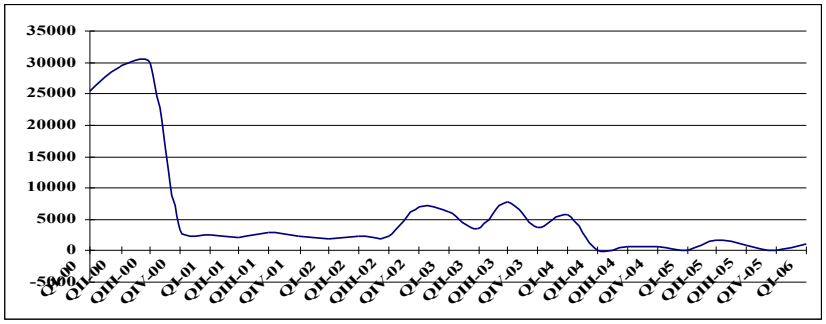

العرض في بعض السلع المستوردة (مدخلات الإنتاج والمواد الزراعية بالإضافة إلى الأدوات)، (4) الخسارة الكبيرة في سلع المنتجة للتصدير (تحديدا الأسماك والإنتاج الزراعي).

لقد تزامن إغلاق معبر المنطار في الربع الأول من العام الحالي مع موسم التصدير الزراعي، حيث تكبد قطاع غزة خسائر بلغت حوالي 500 ألف دولار أمريكي (سلع زراعية غير مصدرة و انخفاض في الأسعار في السوق المحلي بسبب فائض العرض) في كل يوم من أيام إغلاق المعبر. كذلك فإن نقص القمح والطحين في أسواق القطاع خلال آذار من العام الحالي أدى إلى تعطل إنتاج واستهلاك الخبز، وهو العنصر الأساسي في سلة الغذاء الفلسطينية. وقد تم رصد توقف الكثير من المطاحن عن العمل لعدة أيام في نفس الفترة، كما نقل عن أصحاب المتاجر نقصا في منتجات الألبان وحليب الأطفال وغيرها من المواد.

شكل 4.3: الشاحنات من وإلى قطاع غزة 2000-2006

(المصدر: قاعدة بيانات مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة و مركز التجارة الفلسطيني)

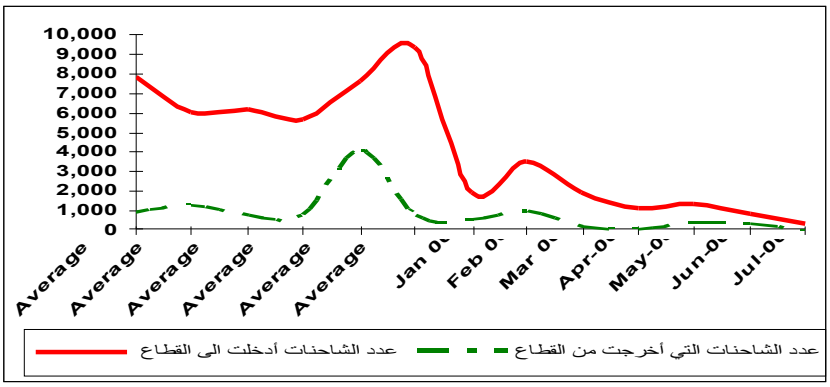

ملاحظة: البيانات لشهر تموز تغطي الأيام الثلاثة عشرة الأولى من الشهر

كما أدى النقص في مدخلات الإنتاج الزراعية وعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق إلى تكبد القطاعات الإنتاجية خسائر كبيرة مما انعكس بانخفاض في مستويات الإنتاج والتشغيل. فقد استمر عدد الشاحنات التي تمكنت من العبور إلى قطاع غزة في الانخفاض منذ بداية العام الحالي (أنظر الشكل 4) مما أدى إلى انخفاض العائدات، نقص في السلع الاستهلاكية والوسيطة في الأسواق وارتفاع أسعارها.(أنظر الجدول 1)

جدول 1.3 أسعار بعض المواد الأساسية المختارة في قطاع غزة (بالشيكل)

(المصدر: مراقبة الأسعار، برنامج الغذاء العالمي)

السكر			الأرز			طحين القمح		
أيار/06	آذار/06	تشرين ثاني/05	أيار/06	آذار/06	تشرين ثاني/05	أيار/06	آذار/06	تشرين ثاني/05
5.5	3.85	3.0	3.3	3.59	3.18	81.10	89.15	67.65

ج) ارتفاع في نسبة الاعتمادية (المقصود معدلات الاعالة الاقتصادية)

شكل 5.3: الاعتمادية الاقتصادية في قطاع غزة خلال فترات مختارة

(المصدر: إحصاءات القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

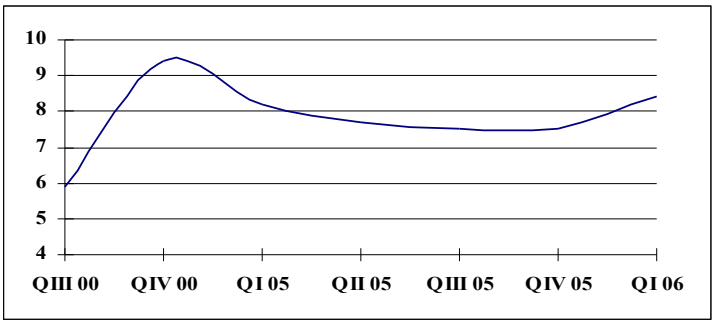

في ظل غياب شبكات حماية اجتماعية فعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعمل العلاقات الأسرية التكافلية والاجتماعي كبديل لها، إلا أن تكلفة هذا التكافل كانت مرتفعة جداً، فقد ارتفعت نسبة الاعتمادية بأكثر من 12 بالمائة، من 1:7.5 إلى 1:8.5 في الربع الأول من العام 2006. وهو المستوى الأعلى التي تسجله هذه النسبة منذ الربع الأول من الانتفاضة. وبحسب البنك الدولي، فإن ما زاد من حدة أثر ارتفاع نسبة الاعتمادية للعاملين بأجر كان الانخفاض في معدل الأجور الحقيقية خلال الانتفاضة، كذلك فإن التضخم في الأسعار خفض من القوة الشرائية لأجور القطاع الخاص بالرغم من الأجور الاسمية بقيت ثابتة.

حتى نهاية العام 2005، ساهم استمرار عمل السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال دفع الرواتب الممولة من الدول المانحة في تفادي انهيار الاقتصاد الفلسطيني، فقد استمرت السلطة الفلسطينية في تشغيل حولي 60,000 فرد بشكل منتظم في القطاع، أي حوالي 40 بالمائة من

القوى العاملة في القطاع. إلا أن التطورات السياسية منذ كانون الثاني من العام الحالي و ما تبعه من قطع المساعدات الدولية عن السلطة الفلسطينية أدى إلى انقطاع رواتب القطاع العام وزيادة نسبة الاعتمادية بشكل كبير على العاملين بأجر في القطاع الخاص.

د) ارتفاع معدلات الفقر

ارتفع عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر (2.3 دولار أمريكي في اليوم) إلى 43.7 بالمائة من الشعب الفلسطيني خلال العام 2005، بارتفاع بلغ 6.5 نقطة مئوية ترتفع نسبة مقارنة بالعام 2004.[17] و في ظل الانخفاض الكبير في المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني، فقد توقع البنك الدولي أن معدلات الفقر في القطاع قد ارتفعت إلى 70 بالمائة.[18]

شكل 6.3: نسبة الأسر التي فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة

(المصدر: مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

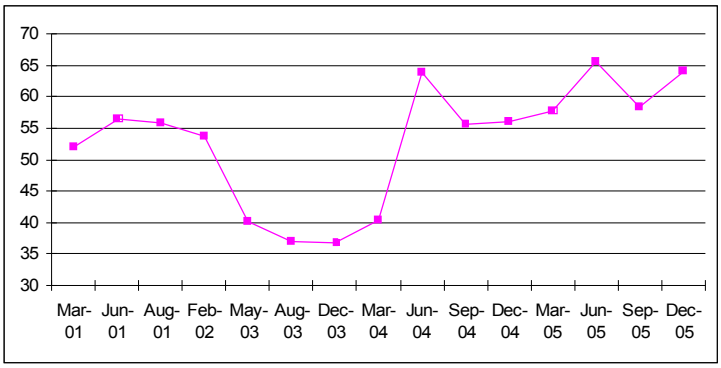

في نهاية العام 2005، و في مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ذكر 72 بالمائة من الأسر المبحوثة في قطاع غزة أنهم يحتاجون إلى مساعدات بينما ذكر 54.7 بالمائة منهم أنهم تلقوا مساعدات. بالإضافة إلى ذلك فإن 64 بالمائة من الأسر ذكرت أنها في نهاية العام 2005 كانت قد فقدت نصف دخلها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، منهم 33 بالمائة فقدوا أكثر من 75 بالمائة من دخلهم.

فعلى مدى الخمسة سنوات الماضية، عملت الأسر الفلسطينية على التأقلم بصعوبة متزايدة مع الانخفاض المستمر في الدخل، ومستوى توافر المواد الغذائية، والتذبذب بالأسعار والانخفاض في القوة الشرائية. وقد تأقلمت هذه الأسر من خلال مجموعة من الاستراتيجيات مثل استخدام المدخرات أو التحويلات الأسرية، بيع الممتلكات، تأخير أو الامتناع عن سداد الالتزامات، الاستدانة أو/وشراء المواد الغذائية على الدين، و خفض الاستهلاك بما فيها كمية ونوعية الغذاء المقدم لأفراد الأسرة. وقد لوحظ أن بعض محلات بيع المواد الغذائية قد توقفت عن البيع على الدين لموظفي القطاع العام بسبب تراكم الديون على الموظفين الذين لم يتلقوا رواتبهم للشهر الرابع على التوالي.[19]

3.3 الخاتمة والتوصيات

إن الانخفاض المستمر في مستويات الدخل وفرص العمل في مقابل ارتفاع أسعار هذه المواد المستوردة في الأسواق بسبب نقصها، أدى إلى وقوع أعدادا متزايدة من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة في دائرة انعدام الأمن الغذائي. وقد تدهورت حالة الأمن الغذائي خلال الفترة ما بين آذار و أيار من العام الحالي بسبب ظهور مرض انفلونزا الطيور في القطاع، فقد فقدت الأسر الفقيرة مصدرا هاما للبروتين فيما ارتفعت أسعار البدائل بشكل كبير جدا مما أثر سلبيا على الأمن الغذائي وخاصة نسب البروتين المتوفرة في الغذاء اليومي لهذه الفئات.

إن اعتماد قطاع غزة الاقتصادي على عوامل خارجية، أضعف من قدرة هذه الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية بما فيها إغلاق العابر، إغلاق سوق العمل الإسرائيلي، أو توقف المساعدات الخارجية و بالتالي انقطاع رواتب القطاع العام.

ولتفادي وقوع حالة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي (وتراكم عدد متزايد من الحالات الاجتماعية الخاصة)، تتخذ النقاط التالية أولوية في هذه المرحلة: (1) إعادة توفير التمويل لدفع رواتب القطاع العام؛ (2) إعادة إنعاش القطاع الخاص من خلال توفير بيئة مناسبة للإنتاج ومخارج للتجارة الدولية؛ (3) دعم برامج تشغيل وتشغيل طارئ.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظهور مرض انفلونزا الطيور

[17] تقرير الفقر 2005، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[18] ملخص الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، البنك الدولي

[19] منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الأوضاع الإنسانية، تقرير الأوضاع: قطاع غزة، أيار 2006.

1.4 خلفية

ا) قطاع إنتاج الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة

بلغت مساهمة القطاع الزراعي من الناتج القومي المحلي لعام 2004 حوالي 18 بالمائة، كان نصيب قطاع الثروة الحيوانية منها اقل من النصف بقليل (8 بالمائة)، وقد توزعت تلك المساهمة كما يلي: 55.4 بالمائة لحوم، 29 بالمائة ألبان ومنتجاتها، 9.2 بالمائة بيض. وقد بلغت قيمة الإنتاج في قطاع الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 126 مليون دولار أمريكي، منها 89 مليون دولار من إنتاج البيض والباقي (37 مليون دولار) من إنتاج اللحوم البيضاء.

ونظرا للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني في الفترة الراهنة، والتي أدت إلى تدني معدل الدخل ونقص كبير في فرص العمل المتوفرة للفلسطينيين، فقد اكتسب قطاع الدواجن أهمية إضافية لكثير من العائلات التي تمارس هذا النشاط الاقتصادي للتكيف مع الظروف الاقتصادية الراهنة، فقد لوحظ ازدياد ملحوظ في تربية الدواجن داخل المنازل أو إنشاء مزارع صغيرة. كذلك كان هناك تغير في النمط الاستهلاكي لصالح لحوم الدواجن عوضا عن اللحوم الحمراء أو الأسماك الطازجة الأغلى ثمنا، حيث غدت اللحوم البيضاء المصدر الرئيسي للبروتين في الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر جدول 1 و 2).

جدول 1.4: معدل استهلاك لأسرة (6.6 فرد) الشهري من سلع مختارة

(المصدر:مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2004)

(bzE)E‡ dÜbœE‡ dr Ükœ‡tÝO	CjrQ‡ rbœE‡tÙO
6.373	Œ‡b
16.006	CS‰Q‡'
3.518	ű ¥
1.986	bŕdŮŔ

جدول 2.4: توزيع حيازات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الهدف من التربية

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح الزراعة الهيكلي المزرعة 2004)

الهدف	للبيع	للاستهلاك المنزلي	للبيع ومن ثم للاستهلاك المنزلي	المجموع
النسبة	22.7	42.6	34.7	100

يلخص الشكلان 1 و 2 معدلات أعداد الدواجن اللاحم والبياض التي تربى سنويا في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة حسب حجم الحيازات التي تربى فيها، حيث بلغ عدد الدواجن اللاحم 43,131,900 والدواجن البياض 2,204,143 طيرا يتم تربيتها في ما مجموعه 3,347 حيازة موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد لوحظ أن عددا كبيرا من الحيازات في الضفة الغربية هي حيازات صغيرة (اقل من 3,000 طير/حيازة)، مما يعكس الصفة العائلية لهذا النشاط الاقتصادي.

شكل 1.4: أعداد الدواجن اللاحم والبياض التي يتم تربيتها سنويا في الضفة الغربية وقطاع غزة (2005)

(المصدر:وزارة الزراعة الفلسطينية 2006)

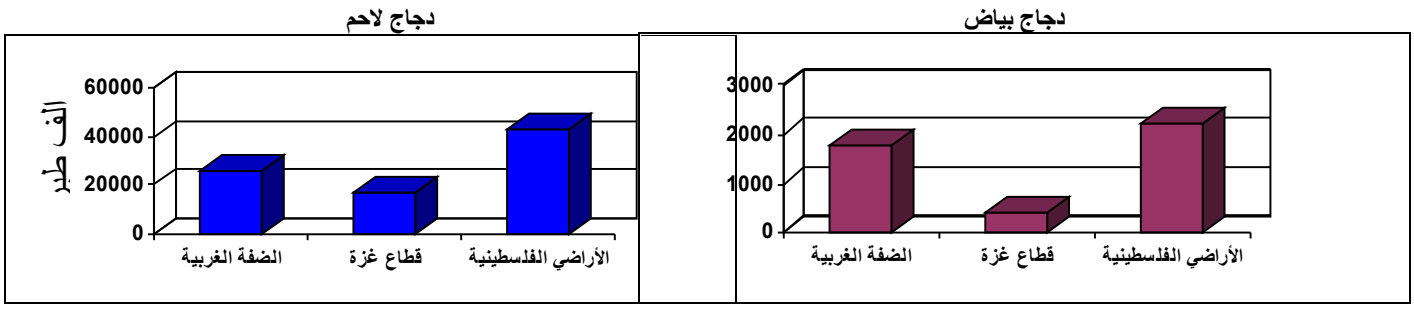

تعتبر نشاط تربية الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة من أكثر الأنشطة الزراعية الريفية تذبذبا، فبالإضافة إلى الصدمة التي أحدثها انتشار مرض انفلونزا الطيور في المنطقة، تساهم الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية حاليا وما تبع ذلك في ضعف كبير في القوة الشرائية للمواطنين، في انخفاض الطلب على منتجات الدواجن بالرغم من انخفاض سعرها مقارنة باللحوم الحمراء والأسماك.

شكل 2.4: أعداد حيازات الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة حسب أحجامها

(المصدر :وزارة الزراعة الفلسطينية 2006)

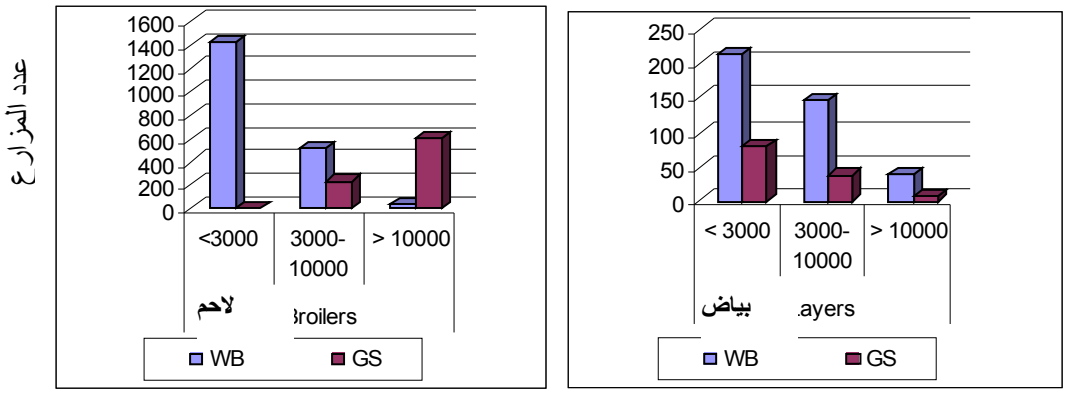

ب) انتشار مرض أنفلونزا الطيور

كما هو الحال في كثير من بقاع العالم، يشكل مرض انفلونزا الطيور تهديدا حقيقيا لصناعة الدواجن الفلسطينية، فمنذ شهر آذار 2006 تم اكتشاف ستة حالات إصابة بين الدواجن في قطاع غزة، وحالتين في مستوطنتين إسرائيليتين (بقعوت بالقرب من طوباس ومعالي خميشا شمال غرب القدس). حيث قامت وزارة الزراعة الفلسطينية بإعدام حوالي 346,000 طيرا في 49 مزرعة في قطاع غزة، وكذلك تم إعدام عدد من الطيور في الحيازات المنزلية في الضفة الغربية (5,195 طيرا في محافظة طوباس و 668 في منطقة شمال غرب القدس).

في ظل عدم كفاية التوعية الصحيحة المؤثرة، فقد أدى الشعور العام بالهلع والخوف الذي ساد أثناء وبعد ظهور المرض، إلى انخفاض كبير جدا ومفاجئ في استهلاك منتجات الدواجن، الأمر الذي دفع ببرنامج الغذاء العالمي لتوزيع أطنان من الأسماك واللحوم الحمراء المعلبة على 160,000 من غير اللاجئين في قطاع غزة، لفترة محدودة.

وقد قدمت الحكومة الروسية مؤخرا مبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي لتمكين السلطة الفلسطينية من تنفيذ خطتها لتعويض المزارعين بناء على الكلفة الحقيقة للدواجن التي تم إعدامها، ومن الجدير بالذكر أن حيازات الدواجن المنزلية لم يجر مسحها أو إعدام الطيور بشكل منهجي فيها، الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا حيث إن تلك الحيازات ممكن إن تكون مخزنا ومصدرا للعدوى بالفيروس في المستقبل. وبما أن خطر ظهور المرض في الخريف القادم ما زال قائما، فهنالك حاجة لتحسين المسوح البيطرية بما يشمل رفع قدرات الفحوص المخبرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بادرت منظمات الأمم المتحدة الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تطوير إطار مشترك فيما بينها، من أجل السعي إلى تأمين الدعم المالي اللازم لتلبية الاحتياجات الملحة على المدى القصير والمتوسط، فيما يتعلق بالخدمات البيطرية والإنتاج الحيواني، والصحة العامة ومجالات أخرى ذات علاقة.

ج) صناعة الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة

يعتمد قطاع الدواجن الفلسطيني بشكل كبير على السوق الإسرائيلية من اجل تامين جميع مدخلات الانتاج تقريبا، ويشمل ذلك مدخلات الإنتاج الرئيسية كبيض الأمهات، أفراخ لاحم عمر يوم، أفراخ بياض، الأعلاف والطعومات والعلاجات حيث يتم الحصول على تلك المدخلات من السوق الإسرائيلية إما بشكل قانوني أو بتهريبها. وتتذبذب أسعار منتجات الدواجن في السوق الفلسطينية بشكل كبير تبعا للضغط الذي تتعرض له من قبل المنتجات الإسرائيلية الرخيصة، إضافة إلى ذلك يتعرض التجار ومنتجو الدواجن عادة إلى خسائر كبيرة عند محاولتهم الاستيراد المباشر لمدخلات الإنتاج، وذلك نتيجة للتعقيدات التي تفرضها سلطات الجمارك الإسرائيلية عند إدخال تلك المواد.

جدول 3.4: واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من الدواجن الحية بالألف دولار الأمريكي

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

البند	1999	2000	2004
دواجن حيه زنتها اقل من 185غرام (صيصان الدجاج، بط، وز، حبش).	5044.20	894.8	1406.10
دواجن حية زنتها أكثر من 195 غرام	1956.70	3467.20	5535.30

4.2: الدراسة المسحية التي تم إجرائها ضمن المشروع

قام فريق المشروع بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتشار مرض انفلونزا الطيور في الضفة الغربية وقطاع غزة، استجابة للآثار الكبيرة التي تركها انتشار المرض على الأمن الغذائي للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، خاصة وان خطر عودة الوباء ما زال قائما. ونظرا لعدم توفر معلومات حديثة وكافية حول الموضوع فقد تم اللجوء إلى جمع المعلومات الأولية حول وضع قطاع الدواجن قبل وبعد وأثناء تفشي المرض من الحقل مباشرة، حيث تم إعداد ستة أنواع من استمارات المقابلة لتتلاءم مع الفئات المستهدفة وهم: أصحاب مزارع الدواجن، تجار الجملة، تجار التجزئة، منتجي الأعلاف، إضافة إلى الحيازات المنزلية. وقد تم تحديد مؤشرات الدراسة وإعداد الاستمارات بتعاون وثيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية، وتم تدريب أكثر من 20 باحث من وزارة الزراعة في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة على القيام بإجراء المقابلات وتعبئة الاستمارات من خلال ورشتي عمل تم عقدهما في رام الله وغزة، وقد تم جمع تلك المعلومات ويجري الآن معاملتها إحصائيا وتحليلها حيث سيتم نشر النتائج في ورقة عمل خاصة خلال شهر آب 2006 .

4.3 النتائج الأولية للدراسة المسحية

أ) حيازات الدواجن التجارية والمنزلية: خسائر كبيرة في العوائد النقدية

أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن تفشي مرض انفلونزا الطيور خلال شهري آذار ونيسان 2006 أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في العوائد النقدية لكل من حيازات الدواجن التجارية والمنزلية. يوضح الجدولان 4 و 5 مدى الخسائر في العوائد النقدية لحيازات الدواجن التجارية والمنزلية، موزعة حسب المنطقة الجغرافية وحجم الخسائر. ففي قطاع غزة أشار 40 بالمائة من أصحاب الحيازات التجارية أنهم فقدوا على الأقل 80 بالمائة من عوائدهم النقدية، بينما اشار 3.3 بالمائة فقط إلى أن خسائرهم كانت اقل من 20 بالمائة. أما في الضفة الغربية فقد أشار 9 بالمائة فقط إلى خسائر تجاوزت 80 بالمائة. كما أشارت النتائج أيضا إلى أن الخسائر في حيازات الدواجن المنزلية كانت ملفتة، حيث أشار 84 بالمائة من أصحاب الحيازات المنزلية إلى حدوث خسائر في مدخولاتهم وصلت إلى 20 بالمائة.

جدول 4.4: الخسائر في العوائد النقدية لحيازات الدواجن التجارية (النسب التكرارية موزعة حسب نسب الخسائر)

المنطقة	نسب الخسائر من العوائد بسب أنفلونزا الطيور					
	<20%	20-40%	41-60%	61-80%	>80%	لا إجابة
الضفة الغربية						
قطاع غزة						

جدول 5.4: الخسائر في العوائد النقدية لحيازات الدواجن المنزلية (النسب التكرارية موزعة حسب نسب الخسائر)

المنطقة		
الضفة الغربية		
قطاع غزة		

وقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أن 69.4 بالمائة من أصحاب حيازات الدواجن التجارية ينوون الاستمرار في هذا النشاط الاقتصادي بينما أشار 13 بالمائة إلى أنهم سيتوقفون، منهم 4% سيحولون إلى نشاط زراعي آخر بينما 15 بالمائة سيتحولون إلى نشاط اقتصادي غير زراعي. وقد أشار 29 بالمائة من أصحاب الحيازات التجارية إلى مقدرتهم على الاستغناء عن الدخل الذي اعتادوا تحقيقه من تربية الدواجن، ويشير هذا النمط من النتائج إلى احتمال حدوث نقص كبير في الإنتاج المحلي من الدواجن، وبالتالي حصول نقص في الإمدادات المحلية.

ب) العلاقة بين التجار والمزارعين: اشتراط ضمانات نقدية ورسمية

أصبح تجار مدخلات الإنتاج أكثر حذرا عند تزويد المزارعين بالمواد اللازمة، حيث أن معظم المزارعين أصبحوا غير قادرين على دفع ديونهم المستحقة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة التجار، الذين يتعرضون بدورهم لضغوط من مزوديهم، على تمديد القروض وضخ المزيد من مدخلات الإنتاج في الدورة الإنتاجية، لذلك يشترط التجار على المزارعين حاليا الدفع مسبقا قبل الحصول على مدخلات الإنتاج، الأمر الذي يعقد عملية إعادة تنشيط قطاع الدواجن بعد الصدمة التي لحقت به. فقد أصبح معدل حجم حيازات الدواجن اقل مما كان عليه وذلك من اجل تقليل المخاطرة وكذلك بسب ضعف حجم دورة رأس المال.

وقد لوحظ انه عوضا عن الاتفاقات الشفهية التي كانت سائدة سابقا، أصبح تجار مدخلات الإنتاج يطلبون ضمانات محددة (مثل: الشيكات، الكمبيالات، وسندات الأمانة). وقد اجمع معظم التجار الذين تمت مقابلتهم على أن قطاع الدواجن الفلسطيني سيحتاج إلى سنتين أو ثلاثة لكي يتغلب على الآثار السلبية من ديون وانعدام ثقة، والتي تراكمت بسبب ظهور انفلونزا الطيور في المنطقة.

ج) تجار مدخلات الإنتاج : نقص في السيولة وضعف في التجارة

كانت خسائر التجار ذات ثلاثة أبعاد (1) رأس مال غير فعال نتيجة عدم مقدرة المزارعين على سداد الديون المستحقة عليهم (2) انخفاض أسعار الصيصان، اللحوم، البيض (3) ضعف دورة رأس المال. وقد تقلصت تجارة الأعلاف بشكل كبير منذ انتشار انفلونزا الطيور، فقد قدر التجار أن الانخفاض في تجارة الأعلاف تراوح بين 20–90 بالمائة أثناء وبعد فترة انتشار المرض، حيث لم يكن بمقدور التجار الحصول على الأعلاف والمواد الأخرى من المزودين الذين عانوا أيضا من ضغوطات اقتصادية كبيرة، نتيجة نقص السيولة على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على قطاع الدواجن حاليا. إلا أن مستوى النشاط الاقتصادي يبقى بعيدا تحت مستواه قبل ظهور المرض.

ومن الجدير بالذكر هنا أن جميع التجار الذين تمت مقابلتهم أشاروا إلى انخفاض كبير في عدد عملائهم من مزارعي الدواجن، خاصة أصحاب المزارع المتوسطة وكبيرة الحجم

د) منتجي الأعلاف: انخفاض كبير في الطلب وأزمة سيولة

أفاد منتجي الأعلاف الذين تمت مقابلتهم أن هناك انخفاضا كبيرا في استغلالهم للطاقة الإنتاجية لمعاملهم، وذلك بسبب انخفاض الطلب على الأعلاف أثناء فترة انتشار المرض، فقد كان معدل الانخفاض في أنتاج المعامل التي تمت زيارتها حوالي 38% في الضفة الغربية و 90% في قطاع غزة. وقد بقي هذا الانخفاض على حاله بعد فترة انتشار المرض في الضفة الغربية بينما كان هناك تحسن نسبي في قطاع غزة حيث وصلت نسبة الإنتاج إلى 53 بالمائة من مستوى الإنتاج قبل ظهور المرض.

هـ) التغير في الأسعار: انخفاض كبير قصير المدى اثر على النشاط بكامله.

شهدت الأسواق المحلية انخفاضا هائلا في الأسعار خلال فترة ظهور المرض، حيث كان الانخفاض الأكبر في أسعار البيض (انخفاض 64% في الضفة الغربية وقطاع غزة) ولحوم الدبش (26% في الضفة الغربية و 57% في قطاع غزة). وعلى الرغم من أن انخفاض الأسعار كان مؤقتا، إلا انه أدى إلى تلاشي أرباح المزارعين إضافة إلى تقليص كبير في دورة رأس المال لكل من التجار والمزودين والمنتجين على حد سواء، وبالتالي أدى إلى حدوث شلل في صناعة الدواجن بشكل عام.

وقد أدى عزوف المستهلكين عن شراء واستهلاك منتجات الدواجن أثناء فترة ظهور المرض إلى ارتفاع كبير في أسعار البدائل الأخرى، مثل اللحوم الحمراء والأسماك، مما جعل الحصول على تلك البدائل للبروتينات حكرا على العائلات الميسورة.

ويعكف فريق المشروع حاليا على إعداد ورقة عمل منفصلة يتم فيها استعراض وتحليل جميع النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الميدانية حيث سيتم فيها التطرق إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمربي الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضع وتركيبة قطاع الدواجن قبل وأثناء وبعد ظهور مرض انفلونزا الطيور، الجدوى الاقتصادية لقطاع الدواجن مع اخذ مرض انفلونزا الطيور بعين الاعتبار، إجراءات التكيف الحالية والمستقبلية مع انفلونزا الطيور، قنوات التجارة والتسويق لمدخلات ومخرجات الإنتاج، الخيارات المتوفرة لتحسين واقع قطاع الدواجن الفلسطيني. ويتم تحليل النتائج وفق المناطق الجغرافية التالية (شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، شمال ووسط وجنوب قطاع غزة، الضفة الغربية ككل، قطاع غزة ككل وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة واحدة)

4.4 الخلاصة والتوصيات

تشير نتائج الدراسة الميدانية الحالية إلى هشاشة قطاع الدواجن الفلسطيني وحساسيته الكبيرة للمتغيرات ومخاطر الإنتاج والسوق، حيث أن معظم النشاط الإنتاجي يتم في حيازات صغيرة أو متوسطة الحجم، وبالتالي فإن أصحاب تلك الحيازات يفتقرون إلى الشروط والمصادر اللازمة لامتصاص أية صدمات إضافية.

ونتيجة للظروف السياسية والصعوبات المالية والتقنية فان خدمات المسح البيطري والتوعية التي تقوم بها وزارة الزراعة الفلسطينية وبعض المؤسسات غير الحكومية تبقى اقل من المستوى المطلوب، وبالتالي فانه من غير المتوقع أن يتحسن وضع قطاع الدواجن الفلسطيني في المستقبل القريب، خاصة وان خطر ظهور انفلونزا الطيور ما زال قائما. لذا تعكف منظمة الفاو بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والسلطة الفلسطينية على القيام بنشاطات وإعداد خطط من اجل (1) احتواء أي انتشار مستقبلي للمرض من خلال المسوحات الدقيقة الشاملة وإعداد خطط العمل السريعة (2) تحسين قطاع الدواجن بشكل يصبح أكثر قدرة على امتصاص الصدمات

وقد قامت منظمة الفاو بتحديد مجموعة من الخيارات يمكن من خلالها تقوية وتحسين قطاع الدواجن الفلسطيني :-

1. إنشاء صندوق ضمانات من اجل البدء بنظام منح القروض الصغيرة للمزارعين
2. تقديم المساعدات الفنية والإدارية اللازمة للبنوك التي ستقوم بإدارة وتنفيذ نظام القروض بشكل يضمن تدعيم الممارسات الإنتاجية الصحيحة في قطاع الدواجن
3. تشجيع تشكيل تجمعات أو تعاونيات للمزارعين من اجل تسهيل تنفيذ نظام القروض الصغيرة
4. ربط القروض الصغيرة بنظام تامين خاص مرتبط بضبط الجودة في العملية الإنتاجية للدواجن

5.التعاون من اجل إنشاء شركة تسويق زراعي التي يمكن أن تساهم بدورها في تحسين البنية التحتية التسويقية (مسالخ ووحدات تبريد)، وتقوم أيضا بإنشاء شركات بين المنتجين الفلسطينيين والإسرائيليين وبالتالي تسهيل التسويق عبر إسرائيل.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوجهات المستقبلية

لقد مكنت دراسة القضايا الثلاثة الطارئة والتي تم تقديمها في هذا الملخص، مكنت فريق العمل من الاحتكاك المباشر مع الجهات العاملة في مجال الأمن الغذائي سواء المحلية أو الدولية. بالإضافة إلقاء الضوء على التغير في سياق ونمط المعلومات المطلوبة في هذا المجال.

وفي وقت تتسارع فيه التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الآثار الرئيسية على الأمن تشمل كل من الآتي:

- الانكشاف الشديد في قطاع غزة ناتج عن التذبذب الكبير في قنوات توفير الأغذية، الأزمة الاقتصادية والمالية، وعدم توفر الخدمات الأساسية والخدمات العامة؛
- تفتت الأنظمة الغذائية والأسواق في الضفة الغربية، والتغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي، وفي أنظمة العمل ومصادر الرزق، بالإضافة إلى أنماط الإنتاج الغذائي وتجارة الأغذية؛
- الركود الاقتصادي، القيود على التمويل والإقراض وآثارها على الصناعة والتجارة؛
- عدم توفر المصادر لاستدامة برامج وشبكات الحماية الاجتماعية.

و في ظل هذا السيناريو، فإن احتياج مؤسسات السلطة، منظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة للمعلومات حول الأمن الغذائي والانكشاف في العام الحالي ومستقبلا أصبح أكثر إلحاحاً ودقة. حيث تقوم معظم الجهات العاملة بهذا الميدان حاليا بتحديث تقييماتها بهدف تخطيط تدخلاتها في العام المقبل وما بعده. و لهذا فإن مشروع FIVIMS سيساهم في تطوير نظام معلوماتي موجه لخدمة مستخدم البيانات لتمكين الباحث في مجال الأمن الغذائي من:

- إعادة التقييم كلما وكيفما كانت الحاجة، وبالاعتماد على سلاسل بيانات متوفرة منتظمة (في الغالب من قبل الجهاز المركزي للإحصاء)، وليس بناء على بحوث فردية ميدانية غير منتظمة؛
- توسيع مدى التقييم لتحديد خيارات التدخل، بشكل يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأمن الغذائي المتداخلة بما يشمل، المساعدات الغذائية، المساعدات النقدية، برامج توليد الدخل، برامج خلق فرص العمل، و شبكات الحماية الاجتماعية.

وبالنظر إلى أولويات واحتياجات الجهات المختلفة المحلية والدولية العاملة في مجال الأمن الغذائي سيعمل مشروع FIVIMS في مرحلته الثانية على:

- في الفترة من آب وحتى تشرين الأول 2006: تحديد خط أساس جديد للأمن الغذائي يأخذ بعين الاعتبار آثار التغيرات الأخيرة (السياسية، المؤسسية، النسيج الاجتماعي الاقتصادي) ؛
- ومن كانون الثاني إلى حزيران 2007: تطوير نظام مراقبة للأمن الغذائي.

وأخيرا فإن المشروع سيبني على الأنشطة المتممة لبعضها في كل من مشروعي FAO الممولين من الاتحاد الأوروبي (مشروع FIVIMS المرحلة الثانية، ومشروع خطة العمل لبرنامج " Food Security Information for Action" العالمي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وسيصدر العدد الثاني من ملخص الأمن الغذائي في شهر تشرين الأول، ليعرض النتائج الأولية للتقييم الشامل لوضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية (المشترك ما بين منظمة FAO وبرنامج WFP) ،والذي بدأ العمل فيه في حزيران من العام الحالي، بالإضافة إلى عدد من الدراسات المكملة في مجال التغيرات الهيكلية. ومن المفترض أن تعمل على هذه الدراسة على تحديد مواقع الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي: من و ما هو حجم هؤلاء، و ما هو السبب بانعدام الأمن الغذائي و ما هو نوع التدخل الملائم لسداد حاجتهم بما فيه من

المساعدات الغذائية. وسيقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتزويد معظم المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية لهذا الغرض. بينما سيتم جمع بيانات محددة أخرى تتعلق بالأمن الغذائي من خلال بحث ميداني أو مجموعات نقاش مركزة على مستوى التجمع.